



## هوجز السير الذاتية للمتحدثين:

### هانى الحوراني

أيضاً رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين سابقاً لدورتين، التي تعتبر الجسم الوحيد للمحاسبين العموميين الأردنيين. وهو عضو في مجلس مهنة تدقيق الحسابات وعضو في اللجنة التأديبية الحكومية. للسيد خوري أوراق عمل وأبحاث عديدة في مجال المعايير المحاسبية، التدقيق والمالية، وهو أيضاً خبير معتمد في المحاسبة والتدقيق.

### د. خالد الوزني:

المستشار الاقتصادي لجلالة الملك عبد الله الثاني، مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي. عمل سابقاً مديراً لدائرة الجمارك الأردنية، ومدرساً للاقتصاد في الجامعة الهاشمية بالزرقاء، ومديراً لمركز الدراسات والاستشارات فيها. حصل د. الوزني على درجة الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة القاهرة، وعمل لسنوات في البنك العربي.

### سالم الخزاعلة:

المراقب العام للشركات في وزارة الصناعة والتجارة، عمان، عمل محامياً استاذاً، ووكيلاً عاماً ومستشاراً قانونياً لبنك الإسكان لمدة عشرة أعوام، حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق، ودرجة الماجستير في الفلسفة، وهو عضو مجلس إدارة في مؤسسات عامة، ولجان حكومية، وشارك في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية والمحلية.

### فواز الشعلان:

رجل أعمال أردني، يعمل حالياً مديراً عاماً لشركة مديكير - Medi-care. وقد رأس لسنوات غرفة التجارة الأردنية - الأمريكية / جابا.

### رأفت هلسة:

مساعد المدير العام لشؤون الائتمان، بنك المؤسسة المصرفية العربية (ABC) الأردن، عمان، الأردن، وهو أيضاً عضو لجنة المدققين في المجموعة الأردنية العربية للتأمين، وخلال المواقع المختلفة التي شغلها، قدم محاضرات عدة في مجال التسهيلات والقضايا الاقتصادية ذات الصلة.

### غسان نُقل:

مدير عام مجموعة نُقل، وعضو مجالس إدارة عدة شركات صناعية، وعضو المجلس الاقتصادي الاستشاري، وعضو مجلس إدارة غرفة صناعة عمان، وهو عضو في عدد آخر من جمعيات الأعمال ونقابة المهندسين، ويحمل السيد نقل شهادة البكالوريوس ودرجة الماجستير في الهندسة الصناعية.

### محمد سعيد حمامي:

مدير عام المؤسسة الأردنية لضمان القروض، عمل في البنك المركزي كما عمل مديراً لعدد من الشركات الناجحة.

ويحمل السيد حمامي شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، ودرجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة ويلز في المملكة المتحدة، هذا وقد تم اختياره لنيل جائزة آيزنهاور عام ١٩٨٩.

مؤسس ومدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات، وهو باحث أردني له مؤلفات منشورة في الاقتصاد الأردني وقضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي، أبرزها التركيب الاقتصادي والاجتماعي لشرقي الأردن (١٩٢١ / ١٩٥٠)، أزمة الاقتصاد الأردني (١٩٨٨ / ١٩٨٩). وهو يشرف حالياً على إدارة المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية (JFED) الذي يعد بمثابة ذراع مركز الأردن الجديد الاقتصادي، حيث ينظم الحوارات وينشر المطبوعات حول القضايا الاقتصادية الساخنة.

### Nick Nedal

مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز المشروعات الخاصة الدولية (Cipe) في واشنطن. وهو خبير ومنظم لسلسلة نشاطات في مجال التدريب والحوارات الخاصة بعمليات الإصلاح الاقتصادي، والتي نفذت بالتعاون مع منظمات الأعمال في عدد من بلدان الشرق الأوسط، ويذكر ان مركز المشروعات الخاصة الدولية (Cipe) مؤسسة تابعة لغرفة التجارة الأمريكية بواشنطن.

### بسام عصفور

عضو مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية، عمان، الأردن، وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فكتوريا، مانشستر، بريطانيا، وعمل باحثاً في الجمعية العلمية الملكية، الأردن، لعدة سنوات، كما عمل لستة عشر عاماً في الديوان الملكي الأردني شاغلاً عدة مواقع وظيفية، كان آخرها سكرتيراً صحفياً لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني، ومديراً لمكتب الصحافة الدولي في الديوان الملكي.

### ماجد شوقي سوربال:

مستشار خاص لوزارة التجارة الخارجية المصرية، وعضو مجلس بورصة القاهرة والاسكندرية، وهو خبير وباحث في قضايا حوكمة الشركات.

### محمد حتاملة:

مصرفي و باحث اقتصادي، ويعمل حالياً مديراً لائتمان في دائرة تسهيلات الشركات في بنك الاتحاد، عمان - الأردن. ويعمل كباحث رئيسي في المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية. أعد تقارير سنوية ونصف سنوية عن أداء الاقتصاد الأردني للأعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، كما قدم عدة أوراق عمل منشورة في موضوعات التصحيح الاقتصادي والموازنة العامة.

### جليل طريف:

المدير التنفيذي لبورصة عمان منذ عام ١٩٩٠. وهو أيضاً رئيس NSC-Unix Group؛ أي الدول التي تستخدم نظام التداول الفرنسي. كما أنه رئيس اللجنة الفنية لاتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية (FEAS).

### نعيم خوري:

شريك في سابا وشركاهم ديلويت توش انترناشونال-الأردن، وهو

## حوار السياسات الاقتصادية

نشرة تعنى بالشؤون الاقتصادية وتعرض اهم النشاطات والحوارات التي ينظمها المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية

للحصول على هذه النشرة يرجى الاتصال بـ

المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية

شارع مكة، مقابل ضاحية الحسين، قرب بنك الإسكان، مبنى رقم ٩٣، الطابق الثالث، هاتف: ٥٥٣٣١١٢/٤،

فاكس: ٥٥٣٣١١٨ (٦-٩٦٢)، ص. ب. ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الأردن

البريد الإلكتروني: jfed@ujrc-jordan.org الموقع على الإنترنت: www.ujrc-jordan.org

## التوصيات الطارئة:

وقد اختتمت الندوة أعمالها بصياغة التوصيات الرئيسية التالية:

## أولاً: على صعيد البيئة القانونية:

– رغم وجود العديد من القوانين ذات العلاقة بحوكمة الشركات، فقد أكد المشاركون على أن هناك حاجة للتسويات السريعة في النزاعات المتعلقة بالأسواق المالية. كما أوصوا بإصدار قانون منفصل للإدارة الحكيمة للشركات، بحيث يعزز هذا القانون مبادئ حوكمة الشركات كالشفافية والعدالة والانضباط والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية.

– أكد المشاركون على أهمية زيادة فعالية نظم إدارة الشركات لضمان التزام الشركات بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وخاصة ما يتعلق بالتزامهم بالإفصاح والشفافية، كما أوصى المشاركون بتعديل القوانين الحالية كي تتضمن حوافز للشركات التي تتقيد بمعايير الحوكمة الجيدة وكذلك تشديد العقوبات على الشركات غير الملتزمة من خلال إيجاد وتفعيل الآليات والضوابط المناسبة.

## ثانياً: الافلاس والآليات المتعلقة به:

رغم عدم وجود نظام يتعلق بإجراءات التصفية، إلا أن إجراءات التصفية لا تتجاوز الستة أشهر، ورغم أن آليات الافلاس لا تعتبر مشكلة في الأردن، فقد أوصى المشاركون بضرورة تسريع إجراءات التقاضي وتحصيل الحقوق في النزاعات التجارية.

## ثالثاً: ممارسات المحاسبة والتدقيق:

نظراً إلى أنه صدر قانون جديد لممارسة المحاسبة والتدقيق، فقد أثنى المشاركون على ذلك وطالبوا بأن تتولى جمعية المحاسبين دوراً أكبر في الإشراف على العمل المحاسبي وتدقيق الحسابات للتأكد من الاستقلالية والممارسات السليمة، كذلك لا بد للجمعية ان تلعب دوراً أساسياً في رفع مستوى تأهيل أعضائها لضمان إصدار بيانات مالية ذات جودة مقبولة ومستندة إلى معايير المحاسبة الدولية.

## رابعاً: هيكل الملكية ومجلس الإدارة:

أوصت مجموعة العمل الرئيسية بضرورة الفصل بين الملكية والمراقبة، وكذلك الفصل بين الذمة المالية للشركة والذمة المالية للشركاء في الشركات العائلية، كما أوصت المجموعة الرئيسية بالحد من حقوق التصويت وغيرها من الحقوق للمساهمين الرئيسيين لصالح الأقلية. كذلك أوصت المجموعة ان يشتمل مجلس الإدارة على أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين مع التأكيد على تعريف واضح للعضو غير التنفيذي، وان تقوم كل شركة بتشكيل لجنة تعنى بشؤون حوكمة الشركات.

## خامساً: الشفافية والافصاح:

أوصت مجموعة العمل الرئيسية بتعزيز وتحديث نوعية المعلومات التي يجري الافصاح عنها، وقد أكدت المجموعة ان على جميع الشركات سواء كانت مدرجة في بورصة عمان ام لا، ان تتحلى بالشفافية وان تفصح عن المعلومات المادية التي قد تؤثر على الوضع المالي للشركة.

## سادساً: القطاع المصرفي في تعزيز حوكمة الشركات:

أوصى المشاركون ان تشتمل معايير منح الائتمان لدى البنوك على مراجعة ممارسات مفاهيم الحوكمة لدى الشركات المقترضة الأمر الذي يساعد على تحديث ممارسات الإدارة الحكيمة للشركات، وخاصة بالنسبة للشركات غير المدرجة في بورصة عمان، كذلك أوصى المشاركون بأن يقوم البنك المركزي الأردني بمراجعة ممارسات الإدارة الحكيمة في البنوك بشكل منتظم.

## سابعاً: بناء الثقافة وتعزيز المفهوم:

أكد المشاركون على أهمية التوعية بمبادئ حوكمة الشركات لدى مختلف الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، كما أوصوا بأن تعزز ثقافة حوكمة الشركات عن طريق التعليم الجامعي.

هذا، واتفق المشاركون على دعم مبادرة المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية في مركز الأردن الجديد للدراسات والدعاية إلى تأسيس هيئة استشارية أردنية تُعنى بشؤون حوكمة الشركات، ويراعي في تشكيلها تمثيل كافة الأطراف ذات العلاقة، ودعوة الحكومة لتشكيل لجنة لتأسيس Code of Corporate Governance Practices والبدء بحوار وطني حول قضايا حوكمة الشركات وتحفيز الشركات لتبني مفاهيم الحوكمة.

## المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية يدخل عامه الخامس

1999 - 2003

## المعرفة من اجل احاء اقتصادي متميز

المنبر الاردني للتنمية الاقتصادية يدعوكم للاشتراك في عضويته والتي تمكنكم من الحصول علي مطبوعاته والمشاركة في نشاطاته، ان المنبر ينظم 6 نشاطات رئيسية في العام على الاقل. كما يصدر 12 مطبوعة مختلفة وهي متاحة لكم عند تعبئة قسيمة الاشتراك وتتضمن:

## ● سلسلة حوار السياسات الاقتصادية:

صدر منها خلال الاعوام الماضية 16 مطبوعة. ويصدر منها خلال عام 2003 ثماني نشرات.

## ● الكتب والتقارير الدورية:

وقد صدر منها في السنوات الماضية 9 مطبوعات. ويصدر منها هذا العام الكتب التالية:

– حوارات الفقر في الاردن:

– ردم الفجوة الرقمية – دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية (باللغة الانجليزية).

– حوكمة الشركات في الاردن. اعمال ندوة.

## الافتتاح:



بسام عصفور

Nick Nedal

هاني الحوراني

افتتح السيد هاني الحوراني مدير عام مركز الأردن الجديد للدراسات للقاء الحواري بكلمة ترحيبية شدد فيها على أهمية الموضوع بالنسبة للأردن، مذكراً بالمخاطر الناجمة عن تجاهل المعايير الدولية لحوكمة الشركات، وكيف كاد ذلك ان يعرض الأردن لهزة مالية كبيرة، بعد ان أدى إلى اغلاق شركات وتجميد أموال، وتعطيل أعمال ومشاريع أصحاب المصالح ذات العلاقة بمشكلة التسهيلات المصرفية الممنوحة لشركة "جلوبل بنزس" (مجد الشمالية).

وبعد ان استعرض أهم القوانين والتعليمات الأردنية التي صدرت في السنوات الأخيرة، وأسهمت في تعزيز حوكمة الشركات في الأردن، أكد الحوراني أن الأردن قد تعلم سريعاً من الثغرات والأخطاء السابقة، وأن انعقاد ورشة العمل الحوارية هذه يأتي في سياق التأكيد على المسؤولية المشتركة للقطاع الخاص والحكومة والوسط الأكاديمي ومراكز الأبحاث من أجل التكاتف والعمل بصورة مشتركة لإحداث تطوير نوعي في مستوى الوعي، وفي الثقافة السائدة لقطاع الأعمال، بما

## المداخلات الرئيسية:

هذا، وبدأ اللقاء الحواري بمداخلة من السيد بسام عصفور، عضو هيئة الأوراق المالية في الأردن، وذلك بالنسبة عن معالي د. بسام الساكت رئيس هيئة الأوراق المالية، حيث نوه إلى ان الأردن بات يولي قضية حوكمة الشركات جدية أكبر من السابق، ولا سيما مع إنشاء هيئة الأوراق المالية ودخول قانون الهيئة حيز التنفيذ منذ أكثر من ستة شهور. وقال ان النظام المتبع في الأردن حالياً يفصل بين هيئة الرقابة والبورصة كي يضمن عدم وقوع تضارب للمصالح في سوق رأس المال. وشدد على أهمية قوانين الإفصاح ولا سيما توقيت ودقة الإفصاح في التقارير المالية والسنوية للشركات، والتي من شأنها ان تؤثر على أسعار الأسهم. وأشار السيد عصفور ان القانون الأردني للأوراق المالية يملي على أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة ان يختاروا لجنة تدقيق مؤلفة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وبموجب القانون هذه اللجنة صلاحية واسعة لمساءلة الآخرين لضمان الإفصاح عن البيانات المالية للشركة بدقة وفي التوقيت المناسب.

وبين أن مجلس المفوضين في هيئة الأوراق المالية يشدد على التقيد بالتشريعات التي حددت المعلومات التي يجب على الشركة ان

فقال ان الهدف من هذا اللقاء الذي ترعاه ( CIPE ) والمنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) هو معرفة الاتجاهات والآليات التي يتبعها الأردن، والتي يجري من خلالها تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، مشيراً إلى ان حصيلة مناقشات هذا اللقاء الحواري سوف تقدم إلى ورشة عمل إقليمية تعقد في القاهرة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بهدف التعرف على اتجاهات حوكمة الشركات في المنطقة، والخطوات الضرورية لتعزيز تطبيق مبادئها.

يسمح باستيعاب التغييرات العميقة في بيئة الأعمال، سواء لجهة تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة لدى إدارات الشركات، بما في ذلك إدارة الشركات العائلية، او لجهة تطوير القوانين والأنظمة والتعليمات من جانب الحكومة والبنك المركزي والمؤسسات الأخرى المعنية بالتشريع والمراقبة.

وتحدث في حفل الافتتاح أيضاً السيد نك نдал Nick Nedal مدير البرنامج الإقليمي لمركز المشروعات الخاصة الدولية (CIPE) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

تفصح عنها في تقريرها السنوي، ويملك مجلس المفوضين حق مساءلة الشركات إذا ما أظهرت لجنة المدققين تحفظات حول نتائجها المالية. وأضاف ان التشريع الجيد مكن مجلس المفوضين من معاقبة المتجاوزين وفرض عقوبات مالية عليهم.

وأوضح السيد عصفور ان القانون الجديد قد شدد على أنه في حالة طرح أسهم جديدة فإن على المصدرين Issuers الممثلين من قبل مجلس الإدارة، والمدير المالي للشركة، ان يوقعوا على وثيقة تبين ان كل المعلومات دقيقة وصحيحة، وأنه لا توجد معلومات مكتومة (غير معلن عنها) يمكن ان تؤثر على سعر السهم.

وقال إن الأخفاق في عمل ذلك سوف يؤدي إلى عدم السماح بتسجيل أسهم الشركة لدى هيئة الأوراق المالية او حتى بيعها، كما ان الإفصاح غير الدقيق عن المعلومات يمكن ان يؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية أخرى.

واختتم السيد بسام عصفور مداخلة بالحديث عن خطط مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية لإعداد قانون للإدارة خاص بأعمال المضاربة وشركات الخدمات المالية، بما يضمن

الشفافية ويمنع تعارض المصالح.

وقدم السيد جليل طريف المدير التنفيذي في بورصة عمان ورقة عمل تضمنت عرضاً للتطبيقات العملية لحوكمة الشركات في الأردن، وقارن بينها وبين معايير حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة OECD.

وفيما يتعلق بالإطار القانوني، قال السيد طريف إن قواعد إدارة الشركات في الأردن محددة في قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، والذي ينظم عمل الأنواع المختلفة من الشركات، وكذلك قانون الأوراق المالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٧ والذي ينظم بورصة عمان في الأردن، إضافة إلى عمل كل من البورصة والوسطاء وصناديق الاستثمار، وهناك أيضاً الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مؤسسات سوق رأس المال.

أما بخصوص حقوق المساهمين، فقد أعطت التشريعات الأردنية المساهمين ضمانات كافية، حيث نجد سهولة في تسجيل وانتقال الملكية، وحق المساهم في الاطلاع على البيانات التي تخص عمل الشركة وحضور اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية والتصويت على قرارات الهيئة العامة والمشاركة بأرباح الشركة.

وحمت حقوق الأقلية وقررت مسؤولية مجلس الإدارة، بالتكافل والتضامن، عن فشل الشركة الناتج عن تقصير المجلس.

وحول السمات السلبية أو النواقص في القوانين ذات العلاقة بحوكمة الشركات، فقد أشار السيد خوري إلى عدم تطرق هذه القوانين إلى الشركات العائلية والشركات التي تتركز فيها الإدارة في أيدي قلة من المساهمين، إضافة إلى عدم اشتراط القانون استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتمتعهم بالخبرة الكافية في مجال عمل الشركة، كما لم يتطرق القانون الأردني إلى وجوب الفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة.

وأضاف خوري أن القوانين الأردنية لا تبين مفهوم المدير المستقل وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين الأمر الذي يتطلب تعديل هذه القوانين لتعزيز أكثر مفهوم حوكمة الشركات.

وأشار إلى أنه من الناحية التطبيقية، فإن مجلس الإدارة لا تتوفر لديه اللوائح الضرورية لتنظيم عملية الاجتماعات وتحديد مهام الأعضاء أو المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة، كما ان هذه المجالس لا تجتمع بالضرورة لوضع استراتيجية الشركة.

واختتم السيد خوري كلمته بمجموعة توصيات لتعزيز مفهوم حوكمة الشركات في الأردن ومنها تدريس مفهوم حوكمة الشركات في الجامعات الأردنية، وقيام كل شركة بتعيين لجنة تعنى بقضايا حوكمة الشركات، كما أكد على ضرورة توعية القطاعين العام والخاص بمبادئ وإيجابيات حوكمة الشركات، وختاماً أوصى بتحديث القوانين لتقوية مبادئ حوكمة الشركات وتعزيز الشفافية والانضباط والمساءلة والاستقلالية والمسؤولية الاجتماعية.

مالكها، كما اشترط موافقة الدائنين على تخفيض رأس المال أو الاندماج أو التحول، كذلك أكد حقهم بمتابعة إجراءات تصفية الشركة.

واختتم السيد طريف مداخلة بالحديث عن القواعد الناظمة للإفصاح والشفافية، فقال ان هيئة الأوراق المالية أصدرت تعليمات تلزم الشركات بالإفصاح عن البيانات الدورية التي تتضمن نتائج أعمالها السنوية ونصف السنوية. كما ألزمتها بالإفصاح عن نتائج أعمالها الأولية خلال مدة ٤٥ يوماً من انتهاء سنتها المالية، وكذلك الإعلان أو التصريح فوراً عند حدوث أمور جوهرية أو أحداث هامة من المحتمل أن تؤثر على موقف الشركة. كما طالبت هذه التعليمات بتشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين أنيط بها العديد من المهام بخصوص التدقيق الداخلي والخارجي وأمور الشركة المختلفة، على أن تجتمع اللجنة ما لا يقل عن أربع مرات في السنة واعلام الهيئة بتشكيلها.

السيد نعيم خوري، مجموعة سابا لتدقيق الحسابات: قدم من خلال تعقيبه على أوراق العمل تقييماً لواقع حوكمة الشركات في الأردن، حيث أشاد بالقوانين الصادرة لتعزيز مفهوم حوكمة الشركات في الأردن والهيئات التنظيمية التي تم تأسيسها لمراقبة وتنظيم القطاعات المختلفة، مشيراً إلى أن أهم النقاط الإيجابية التي تتضمنها هذه القوانين والتعليمات هي وجود الأدلة والتعليمات الخاصة بالإفصاح في البنوك وشركات التأمين والشركات المساهمة العامة، وكذلك اشتراط القوانين والهيئات الرقابية على الشركات تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق. مضيفاً ان القوانين الأردنية ضمنت حقوق متكافئة للمساهمين

وبالنسبة لمسؤوليات مجلس الإدارة، أضاف السيد طريف ان قانون الشركات نظم عملية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بحيث يقوم أعضاء الهيئة العامة بانتخابهم بالاقتراع السري، ولمدة أربع سنوات، ثم ينتخب أعضاء مجلس الإدارة الرئيس ونائبه من بينهم. كما حدد نظام الشركة عدد الأسهم التي يجب أن يمتلكها المساهم حتى يتمتع بحق الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ( والتي لا يجوز له التصرف بها طيلة مدة عضويته). وبين السيد طريف ان مهام مجلس الإدارة تتمثل في إدارة أموال الشركة والاقتراض وتعيين الإدارة التنفيذية ودعوة المساهمين لاجتماعات الهيئة العامة وتقديم التقارير المالية لها. وتتضمن أيضاً الالتزام بالقوانين والعمل لمصلحة المساهمين وعدم الإفصاح لأي من المساهمين عن أية معلومات او بيانات تتعلق بالشركة. وتعتبر ذات طبيعة سرية كل معلومة يكون عضو مجلس الإدارة قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة. ولقد اعتبر القانون مجلس الإدارة مسؤولاً تجاه الشركة والمساهمين عن كل مخالفة للقوانين والأنظمة أو أي أخطاء في إدارة الشركة.

وأضاف السيد طريف أن القانون ضمن معاملة متكافئة للمساهمين إذ أن لجميع الأسهم الحقوق ذاتها وعليها الالتزامات نفسها، وان قرارات الهيئة العامة ملزمة للمساهمين الذين حضروا الاجتماع وللذين لم يحضروا، وأجاز القانون للمساهمين حق الطعن في اجتماعات الهيئة العامة وقراراتها.

أما عن دور أصحاب المصالح في إدارة الشركات، فقد أوضح السيد جليل طريف ان قانون الشركات منح حماية خاصة لحاملي اسناد القرض وللدائنين، بحيث تشكل هيئة تسمى هيئة مالكي اسناد القرض مهمتها حماية حقوق



أحدى جلسات ورشة «حكمة الشركات في الأردن»



جليل طريف



نعيم خوري

## المناقشات:



خالد الوزني

رئيس الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي

بعد ذلك ابتدأت المناقشات حول محاور الندوة، وكان د. خالد الوزني، رئيس الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي، أول المتحدثين، حيث اعتبر أن غياب المهنية Professionalism في إدارة الشركات المساهمة العامة مشكلة عامة في الأردن، محملاً الحكومات المتعاقبة السابقة المسؤولية، وذلك لأنها كانت تقوم بتعيين ممثليها في مجالس إدارة الشركات المساهمة بالاستناد إلى اعتبارات لا ترتبط بالكفاءة والمهنية، بل كنوع من "المكافأة" أو "الترضية" لكبار موظفي الدولة، وأحياناً لتحسين مستوى دخلهم، الأمر الذي يجعل محاسبة هؤلاء الأعضاء عن أي إهمال أو تقصير، وحسب ما يتضمنه قانون الشركات، أمراً ليس يسيراً.

ودعا د. الوزني إلى إضافة ممثلين عن القطاع الأكاديمي إلى مجالس الإدارة في الشركات المساهمة، وطالب بتوفير لجان تنفيذية مهنية تساعد مجالس الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة من خلال إعداد الدراسات والتوصية بخصوصها.



رأفت هلسة

مساعد مدير عام بنك المؤسسة المصرفية العربية (الأردن) لشؤون الائتمان

أما السيد رأفت هلسة مساعد مدير عام بنك المؤسسة المصرفية العربية (الأردن) لشؤون الائتمان، فقد ركز على ضرورة وجود آلية واضحة لتحديد خطوط الاتصال داخل المؤسسات لضمان عدم سيطرة اشخاص محددين، قد يتمكنون من إدارة الشركة بطريقة تحابي مصالحهم الخاصة. وهذا الأمر يستدعي وجود آلية واضحة لتعيين لجنة تدقيق مستقلة عن رئيس مجلس الإدارة، بالإضافة إلى استقلال المدقق الداخلي عن المدير العام.

كما أشار السيد هلسة إلى أنه، رغم إقرار القوانين الناظمة لحوكمة الشركات، إلا أن آليات التطبيق لا تبدو واضحة، مستشهداً بعدم وجود آليات تضمن عدم استفادة مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين من المعلومات الداخلية في الشركة للمتاجرة في أسهم الشركة، وكذلك عدم وجود آليات قانونية لضمان درجة الإفصاح وشكله.

وفي حديثه حول دور البنوك باعتبارها مصدر التمويل الرئيسي للشركات، قال السيد رأفت هلسة ان أحد عناصر تقييم الشركات (Rating) في موضوع الاقراض هو استقرار الهياكل الإدارية التي تضمن استمرارية الشركة دون مخاطر حقيقية، رغم اعترافه ان هذا الأمر لم ينل بعد الأهمية المطلوبة، بسبب طبيعة الثقافة السائدة وصغر السوق واعتماد البنوك على معرفة المقترضين.

ورغم ذلك فقد توقع هلسة ان يشهد القطاع المصرفي والشركات الأردنية مرحلة جديدة من الحوكمة، بالنظر إلى ازدياد المنافسة مع البنوك الأجنبية وأهمية التصنيف الائتماني للبنوك، بحيث تدرك هذه الشركات ان وجود حوكمة مقبولة سيكون ذا أهمية أساسية عند تقديم التمويل.



سالم الخزاعلة

مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة (سابقاً)

اعتبر السيد سالم خزاعلة ان مفهوم حوكمة الشركات يجب ان يبتناه القطاع الخاص ابتداءً، لأن مساحة التدخل الحكومي في القطاع الخاص باتت محدودة جداً، معتبراً ان تطبيق إدارات القطاع الخاص لمفهوم حوكمة الشركات يتطلب وجود بيئة قانونية منظمة ومنسجمة، إضافة إلى وجود قواعد ومعايير محاسبية محددة، وكذلك توفر بيئة اخلاقية وأخرى نظامية تضمن ان تعمل الشركة وفق منظومة مالية ومحاسبية تخضع للضبط المؤسسي.



فواز الشعلان

مدير عام شركة Medicare

السيد فواز شعلان مدير عام شركة Medi-care تحدث عن أهمية فصل الملكية عن الإدارة ودور حوكمة الشركات في ذلك، حيث لاحظ ان كبار حملة الأسهم يرغبون في الحصول على عضوية مجلس الإدارة للاطمئنان على حقوقهم في الشركة، رغم ان بعضهم قد لا يكون مؤهلاً لشغل عضوية مجلس الإدارة، وفي ظل غياب حوكمة الشركات فإن الفصل بين الملكية والإدارة سيظل أمراً صعباً، ومن هنا فلا بد من تعزيز مفهوم حوكمة الشركات.



محمد سعيد حمامي

مدير عام الشركة الاردنية لضمان القروض

السيد محمد سعيد حمامي مدير عام الشركة الاردنية لضمان القروض، اشار في مداخلته الى ان اغلب المشروعات في الاردن تعتبر مشروعات صغيرة ومتوسطة، شأنها في ذلك شأن اغلب دول المنطقة والعالم، وان هذه المشروعات هي مهد الممارسات والتطبيقات الجيدة في عالم الأعمال، وأضاف ان الشركة الاردنية لضمان القروض مهتمة بتقديم الضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المعنية بالانتقال من القطاع غير الرسمي (Informal) الى القطاع الرسمي (Formal Sector)، من خلال توجيه اصحاب هذه المشروعات الى مؤسسات تساعد على تحقيق أرباح شريطة التزامهم بالقوانين والافصاح الدقيق عن بياناتهم، سواء للبنوك او للحكومة (الضرائب)، الامر الذي قد يتطلب تدريب صاحب المشروع الصغير ليصبح معداً جيداً للتقارير، سواء عند وضع خطة عمل المشروع (Business Plan) او عند اعداد البيانات المالية عن مؤسسته.



غسان نقل

شريك ومدير في مجموعة نقل

السيد غسان نقل، وهو شريك ومدير في "مجموعة نقل"، أكد في مداخلته على أن الشركات التي تطبق الحوكمة كان أداءها أفضل من الشركات الأخرى، كما أنها تستطيع الحصول على التمويل بأسعار أفضل، وقال ان الدول التي تطبق فيها مبادئ الحوكمة تنمو فيها الاستثمارات الأجنبية بشكل أكبر، هذا عدا عن ان المستثمرين يكونون مستعدين لدفع علاوة (Premium) على اسهم الشركات التي تتمتع بالحوكمة الجيدة.

وتناول السيد نقل أهمية الحوكمة للشركات العائلية، من خلال بعدين هما: إدارة علاقات الشركة مع الغير وإدارة العلاقات العائلية، فقال ان الشركات العائلية يجب ان تضمن تكافؤ الفرص لكافة العاملين في الشركة، لأن المدراء قد يكونون مؤهلين أكثر من المالكين لتحقيق النجاح للشركة. كما ان تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يضمن الفصل بين الأمور المالية للشركة والأموال الشخصية للملكي الشركة.